الفصل السابع

الجدارة والإنصاف
إعادة التفكير في معايير جوائز برنامج ميتشيغان لمنح الجدارة

بقلم: إدوارد ب. سانت جون وشونغ - غينو تشانغ

نفذت ولاية ميتشيغان برنامج ميتشيغان لزمالات الجدارة، بتقديم جوائز لطلبة المجموعة الأولى (طلبة الثانوية في الصف المنتهي عام 2000) على أساس علاماتهم في اختبارات الدراسة الثانوية التي يجريها برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي. فأقيمت دعوى ضد ولاية ميتشيغان من قِبَل اتحاد الحقوق المدنية الأمريكي والرابطة الوطنية لتقدم الملونين ومجموعات أخرى، على أساس عدم الإنصاف في توزيع الجوائز. وأوضحت التحاليل نيابة عن المدعين أن الطريقة الأصلية في منح مساعدات الجدارة ينجم عنها توزيع معونات للطلبة غير منصفة لكل المجموعات العنصرية/ العرقية (هيلر 2001). وعلى أساس هذه التحاليل جزئياً، قررت المحكمة أن هناك سبباً لمحاكمة تنظر في الدعوى. وقد أجرينا مراجعة وتحليلاً بهدف تقديم معلومات لتطوير علاج منصف وعادل للدعوى. ويقدم هذا الفصل نموذجاً لإعادة تصميم البرنامج المعروض في تقريرنا الأولي الذي أُعِدّ للمدعين، ويتفحص تحليلات للطرق البديلة لمنح زمالات الجدارة، ويصف العلاج الذي اقترحه المدعون في القضية.

خلفية مشكلة الإنصاف

لقد تم تنفيذ برنامج ميتشيغان للتقويم العلمي في الأصل طريقةً لتقويم نوعية المدارس في الولاية، وإخضاع المدارس للمساءلة عن إنجازات الطلبة الذين تسجلهم. وعندما

بدأت الحكومة الاتحادية تدفع بالاختبار كشكل من أشكال المساءلة، كانت النية الصريحة المعلنة هي تحويل تركيز السياسة العامة من تساوي المدخلات في المدارس إلى تحسين نتائج المدارس (فين 1990). وهكذا فإن القصد من التوسع في استخدام الاختبارات الموحدة هو تحسين المدارس، وليس تقليص فرص الطلاب الذين لا يداومون في مدارس عالية الجودة. وهذا التمييز مهم عندما ننظر في استعمال هذه الاختبارات في إعطاء منح الجدارة.

وبعد عشرين عاماً من الخبرة في إصلاح المدارس بدافع إخضاعها للمساءلة، فإن من الممكن بناء فهم لتأثيرات هذه الحركة. وكما هو مطبق بشكل عام، فإن تنفيذ المعايير وإجراء الاختبارات عبر الولايات مصحوباً بتقليص متواضع لمعدلات التخرج من الثانويات منذ عام 1980 وزيادة كبيرة في معدلات تسجيل خريجي المدارس الثانوية (سانت جون 2003). ورغم أن الاتجاهات وحدها لا تشير إلى أن التغييرات في السياسة قد أثرت على التغييرات في النتائج التعليمية، فإن هذه الاتجاهات تشير إلى أن عدداً أكبر من خريجي الدراسة الثانوية ربما يكونون أفضل استعداداً لدخول الكليات. غير أن كثيراً من الطلبة ذوي الدخل المحدود المؤهلين للدراسة الجامعية لا يستطيعون دفع تكاليفها (اللجنة الاستشارية للمساعدات المالية للطلبة 2002)، ولهذا السبب فإن هناك على الأقل دليلاً ظاهرياً على أن تحسين المستويات التعليمية، مشفوعاً باستخدام اختبارات موحدة للمساءلة يمكن أن يحسن تهيئة الطلبة المتخرجين من الثانويات، حتى ولو لم يجعل الفرص متكافئة لإكمال الدراسة الثانوية أو التسجيل في الكليات بعد تهيئتهم لها.

وبينما أحدثت المعايير والاختبارات بعض التأثيرات الإيجابية على التهيئة الأكاديمية، فإن بعض استعمالات الاختبارات الموحدة تحدّ من الفرص التعليمية لمجموعات متنوعة. وعلى سبيل المثال، فإن طلب النجاح في اختبارات عالية المخاطر للتخرج من الدراسة الثانوية قد ثبت أنه مرتبط بانخفاض معدلات تخرج الطلبة ذوي الدخل المنخفض (جاكوب 2001)، والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة (مانسيت

ووشبيرن 2003). ومع تركيز الأطفال من أبناء الأقليات والأسر المنخفضة الدخل بمدارس المدن، فقد يكون هناك سبب لإعادة التفكير في الاستخدامات الحالية لاختبارات برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي في برنامج ميتشيغان لزمالات الجدارة. وفي بيئة السياسة الحالية، ينبغي على الولايات أن تحرص على تشجيع استخدام المعايير والاختبار لتحسين التهيئة الأكاديمية، ولكن عليها أن تبقى حذرة بشأن تطبيق هذه الممارسات التي تحدّ من الفرص التعليمية وتزيد حالات عدم الإنصاف. غير أن هناك حاجة لمزيد من البحث في تأثير الاختبار والمعايير، من أجل الوصول إلى نتائج ثابتة ومحددة (ميرون وسانت جون 2003).

إن الطريقة التي استعملتها ولاية ميتشيغان لمنح زمالات الجدارة يظهر أنها تقيد فرص مجموعات شتى بطرق تعاقب الطلبة على الدوام في مدارس رديئة النوعية. والواقع أنه عندما تؤخذ في الحسبان حقيقة كون كثير من الطلبة المؤهلين ذوي الدخل المحدود عاجزين عن دفع كلفة الدراسة في الكلية، فإن برنامج ميتشيغان لزمالات الجدارة يظهر فيه تمييز ضد الطلبة ذوي الدخل المحدود. والحقيقة أن التحاليل السابقة قد أشارت إلى أن الأمريكيين الأفارقة، والمجموعات الأخرى من أبناء الأقليات لهم تمثيل غير كافٍ بين متلقي الزمالات (هيلر 2001)، مما يعطي توضيحاً آخر للمشكلة مع النهج الحالي.

وعند استخدام اختبارات برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي لترتيب مواقع الطلبة على مستوى الولاية، كما هي الحال في برنامج منح زمالات ميتشيغان للجدارة حالياً، فإن طريقة المنح بشكل جوهري تُحمل الطلبة من أبناء الأسر المنخفضة الدخل مسؤولية التحاقهم بمدارس منخفضة الجودة، بدلاً من وضع المسؤولية على المدارس وتشجيع المدارس على تحسين مستواها. ولذلك فإن من المرغوب فيه تعديل استعمالات هذه الاختبارات بطرق تقدم حافزاً للمدارس كي تحدث تحسينات في التهيئة الأكاديمية لطلابها، ولكنها لا تميز ضد أي مجموعة معينة من الطلبة.

إعادة التفكير في مساعدات الجدارة

ولفهم الطريقة التي تستطيع بها المساعدات المالية أن تؤثر في التهيئة الأكاديمية وعلى التسجيل، فإننا نحتاج إلى نموذج استيعاب متوازن، ينظر في دور التهيئة الأكاديمية وفي دور المساعدة المالية كذلك (الشكل 7-1). فنموذج الاستيعاب المتوازن يعيد تركيب خط الأنابيب الأكاديمي لإحصائيات مركز التعليم الوطني، الذي يركز على خطوات التخطيط للدوام، والتهيئة الأكاديمية، الجلوس لاختبارات الدخول، وتقديم طلب الانتساب للكلية (مثل إحصائيات مركز التعليم الوطني لعام 1977). وهذا يتمشى أيضاً مع البحوث الأخرى الأكثر توازناً في عملية التسجيل في الكليات (مثل هوسلر، وشميدت، وفسبر 1999). وبالإضافة إلى الاعتراف بدور عملية خط الأنابيب الأكاديمي هذه، فإن نموذج الاستيعاب المتوازن يوسع منطق نموذج إحصائيات مركز التعليم الوطني ليشمل دور التمويلات العائلية، انسجاماً مع تعريف الاستيعاب المالي (أي القدرة على تحمل تكاليف التسجيل المستمر في الكليات العامة).

كما أن نموذج الاستيعاب المتوازن يعترف بأن أجور التعليم والمساعدات المالية لهما تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على قرارات التسجيل، انسجاماً مع التعريف الجديد للوصول المالي. وتمشياً مع الأبحاث الحديثة في دور التمويلات (سانت جون، وكابريرا، ونورا، وآسكر 2000)، فإن نموذج الاستيعاب المتوازن[1] يعترف تحديداً بالعلاقات الآتية بين التمويلات العائلية، والمساعدات المالية، والتسجيل في الكليات:

- إن دخل الأسرة يؤثر على اهتمامها بتكاليف الكلية وقدرتها على دفعها (تصورات الحاجة غير الملباة) (العلاقة 1)
- إن اهتمامات الأسرة بالتمويلات - التي تشمل اهتماماتها بالتكاليف بعد المنح الطلابية -أي تصوراتها لحاجة غير ملباة- يمكن أن تؤثر على خطط دخول الكلية والدورات التي يجب أخذها في المدرسة الثانوية (العلاقة 2).

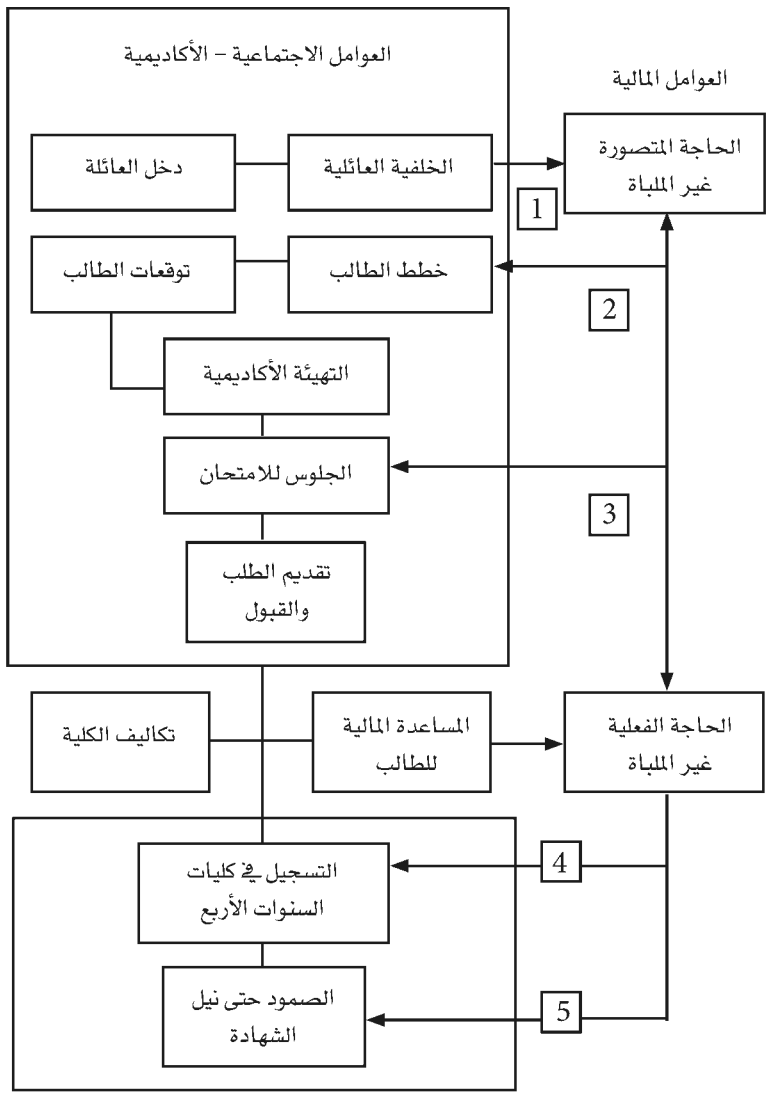

الشكل 7-1: نموذج وصول متوازن (سانت جون 2002)

- إن اهتمامات الأسرة بتكاليف الكلية يمكن أن تؤثر على قرارات الطلبة بأخذ اختبارات دخول الكلية، وبتقديم طلب الانتساب إلى الكلية (التهيئة الأكاديمية) (العلاقة 3).

- إن تصورات الأسرة للمشاكل المالية يمكن أن تؤثر أيضاً على قرارات الطلبة بالتسجيل في الكلية، ويمكن أن تحدّ خصوصاً من فرصة التسجيل في كلية مدة الدراسة فيها أربع سنوات [2] (العلاقة 4).
- إن تصورات الأسرة للمشاكل المالية، إلى جانب تكاليفها بعد المساعدة الطلابية (الأسعار الصافية) يمكن أن تؤثر على قدرة الطلبة على دفع تكاليف التسجيل المستمر (البقاء والصمود) في كليات السنوات الأربع أو الانتقال إلى تلك الكليات (العلاقة 5).

وهكذا فإن نموذج الاستيعاب المتوازن يقدم طريقة أكمل للنظر في تأثير التهيئة الأكاديمية والمساعدات المالية على الاستيعاب. كما أنه ينظر في كيفية تأثير المساعدة المالية على التهيئة الأكاديمية (وهذه عملية تتصل بالقلق من تمويل الانتساب إلى الكلية). وهذه الطريقة في تكوين مفهوم دور التمويلات تنسجم مع البحث الاقتصادي في رأس المال البشري التي تبين أن الطلبة ينظرون في أموالهم المكتسبة المحتملة، وديونهم المحتملة، ومكتسباتهم الضائعة عندما يبتّون في أمر خياراتهم التعليمية (بيكر 1994؛ وبولصن 2001). وبتفحص هذه العلاقات، يمكن فك التشابك لمعرفة كيفية تأثير التمويلات على التهيئة الأكاديمية والتسجيل في الكليات والبقاء فيها.

إن التحليلات الأخيرة باستخدام نموذج الاستيعاب المتوازن تؤكد أن هناك أعداداً كبيرة من الطلبة ذوي الدخل المنخفض الذين لا يهيئون أنفسهم للكلية (48 بالمئة من الصف الثانوي المنتهي لعام 1992)، وأن أعداداً كبيرة من الذين يهيئون أنفسهم أكاديمياً بالفعل غير قادرين على دفع تكاليف الدوام في الكلية (اللجنة الاستشارية لمساعدات الطلبة المالية 2002؛ وإحصائيات مركز التعليم الوطني 1997؛ وسانت جون 2002). وإن اللجنة الاستشارية لمساعدات الطلبة المالية، وهي هيئة تابعة للكونغرس، تقدر أن أكثر من أربعة ملايين طالب من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط والمهيئين لدخول الكليات، سوف يتخلفون عنها لأسباب مالية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (اللجنة الاستشارية لمساعدات الطلبة المالية 2002). وفي هذا السياق، فإن برامج المنح في

الولايات لها دور حيوي في تشجيع التهيئة الأكاديمية، وضمان الاستيعاب المالي للطلبة الذين يتخذون خطوات لتهيئة أنفسهم لدخول الكلية.

إن برنامج زمالات إنديانا للقرن الحادي والعشرين قد تم تحديده من قِبَل رابطة الحكام الوطنية برنامجاً نموذجياً للولايات. فقد قامت تلك الرابطة برعاية اجتماع وطني عن «باحثي القرن الحادي والعشرين: أفضل ممارسات إنديانا للمساعدات المالية للطلبة» في شهر آب/ أغسطس عام 2002. فالطلبة المستحقون لبرنامج الغذاء الاتحادي المجاني والمخفض يستطيعون التسجيل في برنامج إنديانا لباحثي القرن الحادي والعشرين وهم في الصف الثامن أو التاسع. ويتعهدون باتخاذ خطوات تهيئة أنفسهم للكلية، بما في ذلك الحفاظ على معدل نقطتين من العلامات. وتقدم الولاية خدمات دعم للطلبة وعوائلهم، مع وعد بتقديم منحة مساعدة تعادل أجور التعليم في كلية عامة من كليات ولاية إنديانا.

إن نموذج الاستيعاب المتوازن يساعد على توضيح سبب نجاح برنامج باحثي القرن الحادي والعشرين. فأولاً إن لهذا البرنامج تأثيراً غير مباشر على الخطط والتحضيرات (العلاقة 2)، لأنه يخفف مخاوف الأسرة بشأن تكاليف الكلية. فالتحاليل الأخيرة تشير إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع والدي طلبة الثانويات ذوي الدخل المنخفض شديدو القلق حول تكاليف الكلية (اللجنة الاستشارية لمساعدات الطلبة المالية 2002 وإحصائيات مركز التعليم الوطني 1997). وثانياً: إن المشاركة في برنامج الباحثين يمكن أن يكون لها تأثير على التهيئة -بأخذ الدورات الصحيحة المناسبة في المدرسة الثانوية- من قبل الطلبة الذين يخططون للالتحاق في الكليات (العلاقة 3). إن ضمان تلقي الطلاب منحاً للمساعدة إذا هيؤوا أنفسهم للكلية يمكن أن يشجع مزيداً من ذوي الدخل المحدود على التهيئة، وهذه ظاهرة أوضحتها دراسة إنديانا، الولاية التي نفذت سياسات جديدة تتطلب من الثانويات أن تقدم مناهج تحضيرية للانتساب إلى الكليات (سانت جون، وموسوبا وسيمونز وتشونغ 2002). فبرنامج الباحثين يضع هدفاً يمكن تحقيقه ويطلب من الطلبة الحفاظ على معدل نقطتين من العلامات في صفوف التحضير للكلية. وكجزء من التعهد

الذي يقدمونه عند تسجيلهم في برنامج الباحثين، يلتزم هؤلاء الطلبة بتقديم طلبات الانتساب إلى الكليات والمساعدات المالية للطلبة. وقد كشفت دراسة متابعة حديثة أن الطلبة المسجلين في البرنامج لديهم احتمال اتخاذ خطوات للتهيؤ للكلية وتقديم طلبات الانتساب أكثر مما لدى الطلبة الآخرين، مع السيطرة على المتغيرات الأخرى المؤثرة على العملية (سانت جون، وموسوبا، وسيمونز، وتشونغ، وشميدت، وبنغ 2002). وثالثاً إن برنامج الباحثين له تأثير مباشر على قرارات الطلبة بالتسجيل في الكلية (العلاقة 4) وقد وجدت دراسة التقويم أن الطلاب المسجلين في هذا البرنامج لديهم احتمال للتسجيل في كليات السنوات الأربع العامة والخاصة وفي كليات السنتين الخاصة أكثر مما لدى الطلاب غير الداخلين في البرنامج، مع السيطرة على المتغيرات الأخرى المؤثرة على الوصول (سانت جون، وموسوبا، وسيمونز، وتشونغ 2002). وأخيراً فإن برنامج الباحثين يجعل فرص الصمود والاستمرار متساوية. فالطلبة الملتحقون في الكليات العامة في إنديانا كانت لديهم احتمالات مضاعفة للاستمرار أثناء سنتهم الأولى أكثر مما لدى الطالب العادي، مع السيطرة على المتغيرات المؤثرة على الصمود والاستمرار (سانت جون، وموسوبا، وسيمونز، وتشونغ 2002).

إن أفضل طريقة تضمن بها ولاية ميتشيغان أن برنامجها لزمالات الجدارة سيؤمن الإنصاف هي تشجيع الطلبة ذوي الحاجة المالية على اتخاذ خطوات للتحضير لدخول الكلية. وإذا أعيد تصميم البرنامج، فإنه ينبغي أن يتضمن الملامح الآتية:

- عملية تعهد تشجع الطلبة ذوي الدخل المحدود على اتخاذ خطوات للتحضير للكلية، وتضمن أنهم سيتلقون منحة جدارة إذا استكملوا تلك الخطوات.
- التزام صريح بأخذ الدورات المطلوبة لدخول كلية الأربع سنوات، مع مطالبة الطلاب بتقديم طلب الانتساب إلى الكلية والحصول على المساعدات الطلابية.
- حاجز حد أدنى من تحقيق الجدارة القابلة للتحصيل من قِبَل الطلبة الذين قد لا يكونون قادرين من دونها على اتخاذ خطوات التحضير لدخول الكلية.

- التزام كافٍ بمنح المساعدة (إضافة إلى المنح الاتحادية ومنح الولايات الأخرى) لضمان قدرة الطلبة ذوي الدخل المنخفض في الولاية على دفع تكاليف الكلية.

وهذا النموذج المفهومي تم تقديمه بالأصل في ورقة تم تحضيرها لصالح المدعين في قضية **وايت ضد إنغلر** ونوقشت بصورة مستفيضة في إيداع الدعوى وشملت اقتراح المدعين لمعالجة القضية. وكان العنصر المهم في اقتراح المدعين هو تطوير مجموعة من المعايير القابلة للتشغيل في برنامج المنح.

معايير المنح البديلة

وقد جادل المدعون بأن ولاية ميتشيغان ينبغي أن تستخدم نهجاً بديلاً لمنح زمالاتها للجدارة يكون مناسباً لملامح التصميم المعطاة خطوطها الرئيسية أعلاه. وقد جادلنا بأنه من الناحية المثالية سيكون في البرنامج عملية تعهد للطلبة المستحقين لبرنامج الغذاء الاتحادي المجاني والمخفض، ولكن تحليلاتنا الأولية اقتصرت على الطرق البديلة لإقامة مؤشر الجدارة. غير أنه في العلاج النهائي تم تطوير إستراتيجية تتيح الجمع والدمج بين الجدارة والحاجة. وفيما يلي أدناه نصِف الإطار المفهومي الذي استخدمناه لتقويم معايير المنح البديلة، ونلخص ثلاث مراحل في تحليلنا للعلاجات البديلة.

المؤشر الواعي للجدارة

هناك طريقة بديلة لمنح مساعدة الجدارة تنطوي على إيجاد مؤشر للجدارة يعدل معايير المنح بحيث تتناسب مع نوعية المدارس الثانوية التي يلتحق بها الطلاب. إن فكرة مؤشر الجدارة الذي يعدل الاختبارات الموحدة بحيث تتناسب مع نوعية الثانويات قد تم اقتراحها كنهج أكثر إنصافاً لمعالجة موضوع القبول في الكليات (غوجين 1999). وإن تطوير مؤشر للجدارة يشمل تعديل سجلات الاختبار ومعايير الجدارة الأخرى بحيث تتمشى مع معدلات المدارس الثانوية التي يلتحق بها الطلبة، ثم استخدام هذه المراتب في قرارات القبول. فهذا النهج يساعد على تحقيق توازن عنصري أكبر، لأن المدارس تبقى منفصلة برغم قرارات المحاكم في قضايا إلغاء الفصل العنصري (فوسي 1998، 2003).

إن الامتحانات التجريبية لهذه الطريقة قد ركزت حتى الآن على تعديل سجلات الاختيارات الموحدة لتحسين دقة سياسات القبول. وتشير التحاليل الأولية إلى أن مؤشر الجدارة يعطي أعداداً من الطلبة أكثر تنوعاً مما يعطيه التطبيق الصارم لاختبار موحد المقاييس مثل اختبارات المساءلة الموحدة (سانت جون، وسيمونز، وموسوبا 2002). وعلاوة على ذلك فإن مؤشر الجدارة الذي يكيف علامات الاختبارات للتلاؤم مع سياقات المدارس الثانوية ينبئ بنجاح في الكلية يعادل مقدار النجاح في الاختبارات المذكورة (سانت جون، وهو، وسيمونز، وموسوبا 2001).

وبينما أكدت البحوث الموجودة أن نهج مؤشر الجدارة قد حقق أهداف إعطاء الجدارة في حالات القبول مع زيادة التنوع والإنصاف، فإن هذه الطريقة لم تتوسع بعد إلى تقديم معونة الجدارة. ولذلك فقد كانت هناك من حيث المفاهيم مجادلة سابقة بأن المنطق نفسه ينطبق على معونة الجدارة (سانت جون، وسيمونز، وموسوبا 2002)، ولكن حالة ميتشيغان تثير مشكلات خاصة تتعلق بتنفيذ مؤشر الجدارة. وعلى وجه التحديد، فإن التشريع الخالق للبرنامج كان يتطلب «اختبار تقويم» يجب استعماله، يشمل النظر في اختبارات الولاية (اقتراح التسوية الذي قدمه المدعون). وكان هناك سلسلة من المصالح بين المدعين شجعت إطاراً أوسع للتقويم، ولكن الاقتراح قد قيده التشريع في آخر الأمر[3]. ونجم عن ذلك في خاتمة المطاف نهج ذو ثلاث مراحل لعملية التحليل.

المرحلة الأولى: الطريقة البديلة لاستخدام مؤشر الجدارة في برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي

هناك طرق شتى لتركيب مؤشر جدارة لبرنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي يكيف مراتب الطلبة ضمن مدارسهم. إن استعمال المراتب المدرسية -سواء من أجل الـ PGA أم من أجل مزيج من الـ GPA وعلامات الاختبار- سيقدم تعديلاً للسياق المدرسي لا يعاقب الطلبة على التحاقهم بمدارس مضطربة. وكاختبار تمهيدي لنهج مؤشر الجدارة، فإن ورقتنا قد استخدمت ملفات بيانات مع علامات اختبار أولية ومعلومات المنح لتطوير حالات المحاكاة التمهيدية الآتية:[4]

- محاكاة لمؤشر الجدارة في برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي، باستخدام اختبار واحد أو أكثر، والسماح للطلاب الآخذين لاختبار واحد على الأقل بالانضمام إلى المجموعة.
- محاكاة لمؤشر الجدارة في برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي، باستخدام أربعة اختبارات، مع تقييد مجموعة كل مدرسة بالطلبة الذين أخذوا اختبارات برنامج ميتشيغان للتقويم العلمي في المواضيع الأربعة كلها.
- محاكاة لمؤشر الجدارة في برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي باستخدام الاختبارات الأربعة كلها، مع اشتراط غير ضار[5] للطلبة الذين ينجحون في الاختبارات الأربعة كلها[6].

وقد أعطت كل واحدة من الطرق مجموعة من مستلمي المنح أكثر تنوعاً من طريقة المنح الأصلية. فكانت كل مجموعة عنصرية/ عرقية أقرب إلى نسبتها المئوية من السكان عند استخدام مؤشر الجدارة في برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي، حتى مع اشتراط عدم الضرر. وهكذا فإن من الواضح أن استخدام المؤشر المذكور سوف يحسّن الإنصاف في تركيب المنح. وكانت النتائج المهمة هي:

- خلق نهج مؤشر الجدارة إنصافاً أكبر في المنح للطلبة اللاتينيين، والأمريكيين الأصليين، والمختلطين من أعراق متعددة. ولكن أكبر المكتسبات (من حيث النسبة المئوية والأعداد الإجمالية) حصل عليها الأمريكيون الأفارقة.
- إن المؤشر الذي استخدم اختباراً واحداً قد احتوى على نسبة مئوية من الطلبة أبناء الأقليات في المجموعة المتلقية أعلى من النسبة التي شملها المؤشر الذي استخدم الاختبارات الأربعة كلها.
- عند استخدام شروط عدم الإضرار، كانت النسبة المئوية للمتلقين من أبناء الأقليات أقل مما في التحاليل الأخرى؛ لأن البيض كانوا ممثلين أكثر من اللازم في المجموعة المتلقية عام 2000.

- عندما راحت النسبة المئوية لمستلمي الجوائز تتزايد ضمن كل نهج للمؤشر المذكور (أي نهج الاختبار الواحد، والاختبارات الأربعة، والاختبارات الأربعة مع شرط عدم الإضرار) زاد عدد الطلاب المستلمين للجوائز في كل المجموعات العنصرية/العرقية.

وهكذا أثبتت هذه التحاليل الأولية أنه من الممكن تعديل مؤشر المنح باستخدام علامات برنامج ماساشوسيتس للتقويم التعليمي فقط. ولذلك فقد كان هناك سبب وجيه للنظر في نهج بديل هو توسيع مؤشر الجدارة في برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي. وإن الضرر الرئيسي لهذه الاختبارات لا يتم التغلب عليه كلياً باستخدام مؤشر الجدارة المذكور. فهناك طلاب كثيرون لا يأخذون الاختبارات، وهكذا فإن نسبة مئوية كبيرة من الباحثين المحتملين يُترَكون خارجاً إذا استُخدِمت عملية المنح. وسوف يبدو من المناسب توسيع مؤشر الجدارة المذكور ليشمل معدلات علامات النقط وغيرها من مقاييس منجزات الطلبة.

وهناك عدة أساليب تستطيع ولاية ميتشيغان أن تستخدمها لتحسين الإنصاف في منح الزمالات من خلال برنامج ميتشيغان لزمالات الجدارة، ولكن التحاليل الأولية قد اقتصرت على أسلوب الجدارة الخاص ببرنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي، لأنه لم تكن هناك بيانات عن معدلات علامات النقط. وقد ركز تقريرنا الأولي على الخيارات الآتية:

1- **الأولوية العليا**: إعادة تصميم برنامج ميتشيغان لزمالة الجدارة لتقديم نهج متوازن لمنح مساعدة الجدارة، والاعتراف بالدور الذي تلعبه المساعدات الطلابية في تشجيع التهيئة الأكاديمية والوصول المالي. فهذا النهج يرفع إلى أقصى حد تأثير البرنامج على الوصول والتحسن التعليمي.

2- **الأولوية الثانية**: إذا لم يكن بالإمكان إعادة تصميم البرنامج بشكل كلي، فإن على الولاية أن تتحول إلى استعمال مؤشر جدارة يستخدم GPA المدرسة الثانوية لتصنيف مراتب الطلبة ضمن المدارس الثانوية، ربما مع علامات

برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي. إن هذا النهج إزاء الجدارة هو أشمل نهج لمنح مساعدة الجدارة.

3- **الأولوية الثالثة**: إن مؤشر جدارة يستخدم اختبارات برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي فقط هو ممكن من الناحية التقنية، فرغم أنه سيفرز مجموعة مختارة أكثر تنوعاً مما في الطريقة الحالية، فإنه غير مستحسن لأنه نهج غير شامل بقدر الطرق الأخرى.

المرحلة الثانية: تحليل مؤشر الجدارة GPA

بناء على هذا التقرير الأولي، وافق المتقاضون على جمع البيانات من عينة من عشرين بالمئة من المدارس الثانوية بالولاية[7]. فتم سحب عينة عشوائية من 20 بالمئة من الثانويات ضمن كل نمط من المواقع المحلية في الولاية، كوسيلة لضمان تمثيل أنماط متنوعة من المدارس[8]. وطُلِبَ من المدارس أن تقدم عن كل طالب في السنة المنتهية معلومات حول عرقه، والمعدل GPA، وعلامات برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي. وكانت هذه البيانات كافية لاختبار بديل استخدام مؤشر جدارة GPA.

وكانت العينة تعكس صورة التوزيع الجغرافي للمدارس في سائر أنحاء الولاية، ولكن المدارس المستجيبة لم تكن موزعة بالتساوي. فكانت أعلى معدلات الاستجابة من ثانويات المدن والبلدات الصغيرة، وهي أنماط المدارس التي من شأنها كسب أكبر فائدة من الطرق البديلة. وقد أخذت العينات من مجموع ثماني ثانويات من المدن، واستجابت كلها، بينما استجابت 11 مدرسة من مجموع 14 في البلدات الصغيرة. وعلى عكس ذلك، كانت أقل معدلات الاستجابة من ثانويات المدن متوسطة الحجم (4 استجابات من مجموع 10) والمناطق الريفية داخل المناطق الحضرية الواسعة (13 استجابة من مجموع 25)، وهي المناطق التي حصلت على أكبر فائدة من معايير المنح الأصلية. وقد شملت العينة ما مجموعه 14356 طالباً. وكان معدل الاستجابة الشامل (61.6%) ملائماً، ولكن كان من الضروري تعديله بسبب وجود حالات من عدم الدقة في الإبلاغ.

وكانت طريقتنا في التكيف لهذه المعدلات من الاستجابة غير المتساوية هي المقارنة بين المنح التي استخدمت المعايير الأصلية لبرنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي[9] والمنح التي

استخدمت مؤشر جدارة GPA[10] باستعمال عينات من السكان. فقدمت هذه المقارنة وسيلة للحكم فيما إذا كان استعمال تصنيف GPA للمراتب سوف يحسن توزيع المنح بالمقارنة مع معايير المنح الأصلية.

وعند استعمال معايير المنح الأصلية على عينات السكان وجدنا عدم مساواة مماثل في توزيع المنح كما في التحاليل السابقة:

- كان الأمريكيون الهنود يمثلون 0.5 بالمئة من العينة و0.5 بالمئة من السكان المستحقين بموجب المعايير الأصلية.
- ومثّل الآسيويون 2 بالمئة من العينة و1.8 بالمئة من السكان المؤهلين للزمالات.
- وكان السود 17.3 بالمئة من العينة، ولكن 6.5 بالمئة فقط من المجموعة المؤهلة للزمالات.
- وكان البيض 77.9 بالمئة من العينة و89.9 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات.
- وكان اللاتينيون 1.7 بالمئة من العينة و1.2 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات[11].

وكانت هذه النتائج صدى للنتائج التي توصلت إليها التحاليل السابقة (مثل هيلر 2001)، تشير إلى استحقاق غير متناسب فيما بين المجموعات، وخاصة في صفوف الأمريكيين الأفارقة والبيض. وقد أجرينا أيضاً تشبيهات لتوزيع المنح عند استعمال مؤشر جدارة GPA للتأهيل للزمالات (أي تصنيف المراتب في الصفوف المدرسية). وقد بحثت مجموعة المحاكاة هذه في المنح لـ 20، 25، 30، و35 بالمئة من صفوف المدارس الثانوية. وقد أعطى كل واحد من هذه التحاليل توزيعاً للمنح أكثر توازناً. وفيما يلي ملخص تحاليل المنح على مستوى الـ 35 بالمئة:

- كان الأمريكيون الهنود وأهالي آلاسكا الأصليون 0.5 بالمئة من العينة و0.4 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات.

- كان الآسيويون 2 بالمئة من العينة و2 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات.
- كان السود 17.3 من السكان و16.8 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات.
- كان البيض 77.9 بالمئة من العينة و79.1 من المجموعة المؤهلة للزمالات.
- كان اللاتينيون 1.7 بالمئة من العينة و1.4 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات.

وقد قدمت تحاليل المرحلة الثانية إلى محامي المدعين والدفاع قبل إيداعها كشهادة خطية أمام القضاء، حيث تمت الإشارة إلى الورقة التي تعطي الخطوط الأساسية للنموذج المقترح وإلى مجموعتي التحاليل كذلك. وفي أعقاب عملية الإيداع[12] والانتخاب[13]، بدأت المناقشات في التسوية. وقد أجريت المجموعة الأخيرة من المحاكاة دعماً لاقتراح التسوية الذي قدمه المدعون.

المرحلة الثالثة: تركيب مؤشر جديد

وقد تم تطوير مجموعة أخرى من التحاليل بوضوح من أجل اقتراح المدعين للتسوية. وفي دعوة إلى مؤتمر تم تنظيمه لمناقشة خيارات التسوية، تمت الموافقة على إستراتيجية لتطوير اقتراح. وكان من المكونات المهمة للاتفاق هو أن يشمل مكوناً من الحاجة، مع منح متفاوتة للطلبة المؤهلين والمحتاجين، والطلبة المؤهلين الذين ليست لهم حاجة مالية. وقام دون هيلر (2003) بتطوير تقدير الكلفة للبرنامج المنقح. وكان دورنا ينطوي على تطوير مؤشر جدارة يجمع بين برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي والـ GPA.

وقد أعطى المؤشر المنقح وزناً متساوياً لنصّ الـ GPA ونصّ برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي. وكانت خطوات تطوير المؤشر المحسّن وتطبيق المؤشر الجديد على عينة السكان كما يلي:

- تطوير تصنيف مراتب برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي:

1. تم تصنيف الأداء الفردي للطلبة على ميزان من أربع درجات (1= يتجاوز مقاييس الولاية، 2= يلبّي مقاييس الولاية، 3= مصادقة أساسية، 4= غير مصادق عليه) لمناطق الاختبار الأربع.

2. أخذنا خلاصة نتائج برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي لكونها من مكونات المؤشر المنقح. فمثلاً، تُسجَّل ثماني نقاط للطالب الذي يلبي مقاييس جميع الاختبارات.

3. طورنا تصنيف مراتب الطلبة على أساس علاماتهم على هذا الميزان. فتعطى العلامات المربوطة للمرتبة نفسها، فالقيم الأصغر لها مرتبات أعلى.

- تطوير تصنيف مراتب GPA:

1. استخدمنا الـ GPA المبلغ عنه لتصنيف مراتب الطلبة ضمن المدرسة. فحصلت القيم الأكبر على مرتبات أعلى.

2. أعطيت القيمة نفسها عند حصول الطلبة على الـ GPA نفسها.

- حوسبة المؤشر: استخدمنا الوسيلة البسيطة المكونة من مرتبتين كمؤشر للطلبة ضمن مدرستهم. فأعطى المؤشر معدل تصنيف مراتب برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي، ومعدل مراتب الـ GPA.

- تحديد الـ 45 بالمئة الأوائل: إن الخمسة والأربعين بالمئة الأوائل في كل مدرسة قد اعتبروا مؤهلين، بينما اعتبر الخمسة والخمسون بالمئة الباقون غير مؤهلين.

وبالانسجام مع المحاكاة السابقة، أفرزت هذه الطريقة مجموعة أكثر توازناً من الحاصلين على المنح. غير أن 10540 طالباً فقط في العينة أخذوا اختبارات برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي، فكان معنى ذلك أن إجمالي المجموعة المؤهلة للزمالة كان أصغر مما لو استعملنا الـ GPA فقط في المؤشر. وكانت النتائج كما يلي:

- شكل الأمريكيون الهنود وأهالي آلاسكا الأصليون 0.6 بالمئة من عينة المؤشر[14]، و0.4 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات.

- كان الآسيويون 1.7 بالمئة من عينة المؤشر و2 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات.

- كان السود 19.9 بالمئة من عينة المؤشر و18.8 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات.
- كان البيض 75.8 بالمئة من عينة المؤشر و77 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات.
- كان اللاتينيون 1.7 بالمئة من عينة المؤشر و1.6 بالمئة من المجموعة المؤهلة للزمالات.

الخاتمة والتبعات

في الآونة الأخيرة رفض محامو الدفاع اقتراح المدعين، وبذا صار من الممكن أن تستمر الدعوة في المقاضاة. وقد أوضحت عدة محاكاة أن من الممكن تحقيق توزيع أعدل لمساعدات الجدارة. وعلاوة على ذلك، فإنه إذا شمل العلاج منحاً كاملة للطلبة المحتاجين مالياً ومنحاً جزئية لغير المحتاجين مالياً، فإن الولاية ستوفر أموالاً بموجب البرنامج المنقح (هيلر 2003).

إن هذا النوع من المراجعة في برنامج ميتشيغان لزمالات الجدارة من شأنه أن يغير طبيعته الارتدادية بطريقة أساسية جذرية. ذلك أن معايير المنح الأصلية قد عجزت عن تقديم حافز للطلبة ذوي الدخل المنخفض ليهيؤوا أنفسهم للكليات. والحق أن بحثنا يشير إلى أن برامج زمالات الجدارة له في الواقع تأثير سلبي على معدلات التخرج من المدارس الثانوية[15]. وعلى عكس ذلك، فإن البرامج التي تقدم حوافز للطلبة ذوي الدخل المحدود، مثل برنامج باحثي القرن الحادي والعشرين بولاية إنديانا، تستطيع أن تشجع أولئك الطلبة على التخرج من الدراسة الثانوية وتقديم طلبات الانتساب إلى الكليات (سانت جون، وموسوبا، وسيمونز، وتشونغ، وبنغ 2002). إن جعل 45 بالمئة من الطلبة في جميع الثانويات مستحقين سوف يقدم لمزيد من الطلبة حافزاً يمكن الوصول إليه لاتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة أنفسهم للكلية. فإذا تم تبني مثل هذا البرنامج، فإن من الضروري الإعلان عن ذلك وتقديم المعلومات للطلاب في جميع المدارس عن معايير المنح الجديدة.

إن هذه التحاليل، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على تطوير السياسة في ميتشيغان، لها ثلاث تبعات أخرى عامة. فأولاً إن انهيار التوافق بشأن العمل الإيجابي لا يعني أن المحاكم سوف تتجاهل الأسس التاريخية والقانونية للتقاضي حول الإنصاف والعدالة الاجتماعية. فاعتماداً على نتيجة نظر المحكمة العليا في قضية حالات القبول بجامعة

ميتشيغان، المطروحة أمامها الآن، فإن التفضيلات العنصرية قد تتوقف عن كونها وسيلة أولية لتحقيق الإنصاف. غير أنه عندما توزع الولايات دولارات دافعي الضرائب بطرق تفضل بعض المجموعات أكثر من غيرها، فإن نصّ الإنصاف الوارد في الدستور الاتحادي ودساتير الولايات يقدم أساساً للتقاضي يهدف إلى السعي إلى نهج أكثر عدالة. وهذه هي الحالة في ميتشيغان بوضوح، وقد تكون هي الحالة في ولايات أخرى تستخدم مساعدة الجدارة بشكل مفرط (هيلر ومارين 2002). غير أن المبدأ نفسه يمكن أن ينطبق على تمويل الكليات بصورة عامة. فمن الممكن التقاضي في حالات عدم التساوي في تمويل الكليات على أساس عدم المساواة في القبول وفي توزيع الموارد (سانت جون 1997)، بالرغم من أن هذه الفكرة بحاجة إلى مزيد من التطوير. فالبيئة القانونية الجديدة ينبغي أن تشجع التحليل الفكري المتأنّي لقضية العدالة بدلاً من التسبب بالفزع بين المدافعين عن الإنصاف.

وثانياً، فإن مع تحول وضع الأولويات بشأن المنح الطلابية من الحاجة إلى الجدارة، فإن الوقت قد حان لإعادة التفكير في دور الجدارة، وما إذا كانت الحاجة المالية ينبغي استخدامها مع مؤشرات الجدارة في عملية إعطاء منح الجدارة. ويبدو أن الحل الذي أوجدته ميتشيغان قابل للتطبيق. فمن الضروري بشكل ملح إقامة ائتلاف بين المشرعين وصناع السياسة الآخرين لتقديم دعم متواصل لبرامج المنح في الولايات. فمن الناحية التاريخية كانت برامج المنح القائمة على أساس الحاجة تفتقر إلى جمهور يدعمها بقوة في كثير من الولايات. وبرامج المنح تأتي بجمهور جديد - كالأسر التي تشعر بأنها متروكة خارج تمويل البرامج عند استخدام المعايير القائمة على الحاجة. وفي اقتراح المدعين في ميتشيغان، كان هناك اعتراف ضمنيّ بهذا التوتر. وبالحفاظ على نسبة الجدارة من برامج الزمالات قد يصبح من الممكن الاحتفاظ بدعم المحافظين السياسيين لبرامج المنح. غير أن مع وجود منح زمالات أعلى للطلبة المحتاجين مالياً، فإن من الممكن أيضاً زيادة التأثير على معدلات التسجيل. ومن المؤكد أن البرامج الهجينة المختلطة كالبرنامج المقترح في ميتشيغان ينبغي أن تنظر فيها في المستقبل الولايات التي لديها برامج زمالات جدارة.

وأخيراً، فإن هذا الفصل يوضح أن خبراء السياسة بوسعهم أن يلعبوا دوراً بناءً في تطوير السياسة. ففي تحليلاتنا بخصوص ميتشيغان، قدمنا تحاليل عملية تجريبية لدعم ادعاءات المدعين واختبارها. وكنا على وفاق -من الناحية الفلسفية- مع موقف الحقوق المدنية الذي اتخذه المدعون، ولكن تحاليلنا لم تكن معالجة عقائدية أيديولوجية للبيانات. بل لقد قدمنا تحليلاً موضوعياً. وإنها لمفارقة حقاً أن مؤشر الجدارة المنقح فيه شبه لاستخدام المعدلات (GPA) وهو نهج تستخدمه الولايات التي تخلصت من العمل الإيجابي في حالات القبول بالكليات. إننا نعتقد أن التحدي هو العثور على نهج عادل وسليم من الناحية العملية التجريبية لتطبيقه في القبول بالكليات وفي مجال المساعدات الطلابية. إن سياسة التعليم العالي متأثرة تأثراً ثقيلاً بعقائد أيديولوجية متنافسة في الوقت الراهن. وفي هذه الأثناء فإننا نعتقد أنه من المهم جداً أن يختبر المحللون نهجاً جديدة لتطوير سياسة تستطيع أن تساعد صناع السياسة على العثور على أرضية مشتركة جديدة.

الحواشي

يحتوي هذا الفصل ويُبنى على تقرير متضمن فيه وكان مكتوباً لأجل بيت، وداوتي، ومكجيهي ومايرر، وبالمر، كونهم مجلساً استشارياً في قضية **وايت وشركاه ضد إنغلر وشركاه**. وكانت الورقة السابقة متضمنة كجزء من الملحق الأول من **اقتراح المدعين للتسوية**.

(1) سبق أن وصف سانت جون نموذج الوصول المتوازن (عام 2000). وساعد وليام كوجين على صياغة مفهوم منطق نموذج الوصول المتوازن.

(2) ينطبق هذا أيضاً على الوصول إلى كليات السنتين، الذي يعمل بطريقة مماثلة. غير أن الدورات المأخوذة في المدارس الثانوية (مثل الرياضيات المتقدمة، والعلوم، واللغة) لها تأثير على التسجيل في الكليات ذات السنوات الأربع أكبر بكثير من تأثيرها على كليات السنتين.

(3) في وقت عملية التسوية، كان هناك نقص خطر في عائدات الضرائب في الولاية. فلو كان هناك تقاضٍ تام لإسقاط البرنامج لكان من المشكوك فيه أن يتم خلق برنامج جديد وتمويله. ولذلك فإن التركيز في عملية التسوية كان على إيجاد طرق اقتصادية ومنصفة لتقديم مساعدات الجدارة.

(4) نظراً للقيود الزمنية ومحدودية البيانات، فإن هذه التحاليل كانت تمهيدية عندما تم تسليمها أول الأمر. وللحصول على مؤشر محسن فقد اقتُرِحت تحاليل إضافية باستخدام مصادر بيانات محسنة (أي GPA فقط، أو GPA مضافاً إليه برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي).

(5) إن اشتراط عدم الإضرار سوف يستمر في تقديم زمالات ميتشيغان للجدارة للطلبة الذين يلبون متطلبات الولاية الحالية.

(6) نظراً للفوارق بين ملف البيانات ذات العلامات «المحضة» وبين «معلومات المنح»، فإنه ليس من الممكن بناء تحليل لمؤشر جدارة برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي دون اشتراط عدم الإضرار.

(7) كان معظم أعضاء ائتلاف المدعين يفضلون GPA أو الحاجة بدلاً من اختبار برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي. وبعد دعوات المؤتمر لمناقشة البدائل، طورنا تصميم استمارة لجمع البيانات.

(8) كان في المدارس الحضرية والريفية مستوى عالٍ من الفقر وكان من المرجح أن تستفيد من معايير المنح التي تشمل نظراً كافياً في الإنصاف. غير أن مناطق الضواحي كان لها أكبر تمثيل في البرنامج بموجب معايير المنح الأصلية. وكان من المهم بذل الجهود لتمثيل كل أنواع المقاطعات في العيّنة.

(9) كانت المعايير الأصلية تشمل بعض الطرق البديلة للتأهيل والتهيئة (باستخدام اختبار مهني متخصص)، ولكن عدداً قليلاً جداً من الطلبة لبّوا هذه المعايير. ولذلك لم نطلب معلومات عن الاختبار البديل كي نقلل الالتباس والفوضى في جمع البيانات. فتحليل برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي فقط يشبه معايير المنح الأصلية بشكل جوهري.

(10) كان مؤشر GPA للجدارة في جوهره تصنيفاً للمراتب في الصفوف

(11) نظرت المحاكات أيضاً في حالة الطلبة ذوي الأصل العرقي «غير المعروف» وأهالي هاواي الأصليين وغيرهم من سكان جزر المحيط الهادي. وهاتان المجموعتان كلتاهما صغيرتان جداً.

(12) كان دون هيلر وإدوارد سانت جون اثنين من الخبراء الثلاثة الذين تم استخدامهم في هذه القضية. وكانت شهادتهما مركزية لقرار التسوية. أما الخبير الثالث، فقد ركز على صحة اختبار برنامج ميتشيغان للتقويم التعليمي، الذي لم يكن هو النقطة المركزية لعملية التسوية.

(13) تم انتخاب شخص ديمقراطي حاكماً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، فكان هذا تطوراً ساعد أيضاً على موافقة الولاية على تسوية القضية.

(14) كما لوحظ في النص أعلاه، فإن مجموعات هذه العينة كانت أصغر من العينة عندما تم استخدام GPA فقط.

(15) هذا الاستنتاج من دراسة نشرتها مؤسسة لومينا للتعليم في مقالة بحثية (سانت جون، وتشونغ، وموسوبا، وسيمونز، وَوُودِنْ، ومنديز 2004).